المرأة والهجرة السرية بمنطقة الساحل والصحراء: الأسباب الاقتصادية - التحويلات المالية والاجتماعية - آليات الحل

■ د. حميدة ميلاد أبورونية*

الملخص

إن تداعيات العولمة الاقتصادية التي كرست التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الشمال والجنوب، وحزمة السياسات الرادعة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي، وعولمة الجريمة والاتجار بالبشر، فضلاً عن الأوضاع الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء وتآكل الأمن الإنساني، وإغفال الاستدامة الاجتماعية، والأنماط الاقتصادية التقليدية التي تنتهجها الحكومات الوطنية، وعجزها عن تحديث برامج تنموية متنوعة ومستدامة توفر فرص عمل وتُؤمن حياة كريمة للفرد؛ كل هذا وغيره أنتج الهجرة السرية. الهجرة السرية إذن هي قصور إداري ذو أبعاد اقتصادية، واجتماعية وبيئية بدول المنشأ، تستدعي أن يُعيد تقييم الأسباب لا تقييد النتيجة. والهجرة السرية للمرأة ماهي إلا أحد إفرازات هذا القصور. وصورة المرأة كضحية [1] للهجرة السرية هي السمة البارزة لهذه الظاهرة، وذلك بسبب استغلالها من قبل أصحاب الأعمال أو من قبل الشبكات الإجرامية. إلا أن تعميق البحث في هذه الظاهرة يُبرز إيجابيات تنطوي على قيام المرأة المهاجرة من خلال التحويلات المالية والاجتماعية بدور مفيد في عملية التنمية الاجتماعية _ الاقتصادية.

وعليه تدعو الدراسة حكومات الدول المعنية والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية الى الاهتمام والتركيز على هذه القضية وتوحيد الرؤى والتنسيق في الجهود وابتكار تدخلات تسهم في خلق مناخ صحي يصون للمرأة كرامتها ويبرز مساهمتها في التنمية الاقتصادية ويحقق لها العيش الكريم.

1 عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة الضحية بأنها: شخص أُصيب بضرر بدني أو عقلي أو معاناة نفسية أو خسارة اقتصادية، أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية. UNODC. 2014. جرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني: الممارسات الواعدة والتحديات وتوصيات عملية. نيويورك : الأمم المتحدة، ص 3.

* عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة طرابلس

1. المشكلة البحثية

هجرة المرأة بشكل عام احتلت مكانة متدنية من التهميش والإهمال سواء على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي، فما بالك بظاهرة الهجرة السرية للمرأة بمنطقة الساحل والصحراء. وبالتالي تتجه الدراسة إلى محاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

(1) ماهي الأسباب التي دفعت بالمرأة بمنطقة الساحل والصحراء للهجرة السرية؟

(2) ما مدى مساهمة المرأة المهاجرة في التغير الاقتصادي والاجتماعي؟

(3) ماهي الأخطار الأمنية التي تتعرض لها المرأة بمجال الهجرة السرية؟

(4) ماهي مواقف منظمة تجمع دول الساحل والصحراء إزاء هذه القضية؟

2. الهدف من الدراسة

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد أهم القضايا المعاصرة ألا وهي الهجرة السرية للمرأة بمنطقة الساحل والصحراء والتي بات من الضروري الاهتمام بها، لما لها من آثار إنسانية واقتصادية ومجتمعية.

3. مفاهيم أساسية بالدراسة

اعتمدت الدراسة على مصطلح الهجرة الذي يرتكز على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أما العوامل السياسية والأمنية فلم يتم التطرق إليها تجنباً للُبس بين مصطلح الهجرة ومصطلح اللجوء. واعتمدت الدراسة على مصطلح الهجرة السرية لأنه أوسع وأقل معيارية من مصطلح الهجرة غير الشرعية.

4. محدوديات البحث

لا بد من الإقرار بوجود العديد من الكتب والتقارير والمقالات التي تطرقت لظاهرة الهجرة، لكن يبقى الإشكال في الزاوية التي تناولتها هذه الدراسات، حيث نلاحظ قلة الدراسات التي تطرقت للهجرة السرية من منظور النوع الاجتماعي خاصة بمنطقة الساحل والصحراء. ومن خلال الزيارات الميدانية لعدة منظمات محلية مهتمة بشؤون المهاجرين غير الشرعيين بمدينة طرابلس- ليبيا، لوحظ عدم الاهتمام بأرشفة وتوثيق البيانات والإحصائيات حول الظاهرة محل الدراسة، وجُل المراسلات تحتوي إما على عدد الوفيات الغارقين بالبحر أو عدد النساء الموجودات بمراكز الإيواء المخصص لهن. وبالتالى لم تتحصل الدراسة على إيجابات عملية لأسئلة صُممت نصف نهائية طرحت في مقابلات مفتوحة مع بعض الشبكات الفاعلة بهجرة المرأة السرية.

5. المبحث الأول: الإطار النظري للهجرة

1.5 مفهوم الهجرة

منذ فجر الإنسانية كان الناس يهاجرون. وكان التنقل دائماً جزءاً من التاريخ البشري وعاملاً محدداً له. الهجرة وجدت ومازالت في كل زمان وإلى كل مكان وستبقى مادام جزء من البشرية يعاني من الفقر والتهميش وانعدام المساواة والأمن؛ قال الله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا** ﴾ (سورة النساء:97). فالهجرة إذن من سنن الحياة لدرء المخاطر كالفقر والجوع وتجنب الصدمات الاجتماعية والكوارث الطبيعية والبحث عن عيش كريم وآمن، إلى جانب كونها حق أقرته المواثيق الدولية كحرية التنقل (UN، 2003) حقوق الإنسان للمهاجرين (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان، 2006) وغير ذلك.

ولفظ «الهجرة» في اللغة اسم من فعل هجر يهجر هجراً، أو المهاجرة وهي الخروج من أرض إلى أخرى أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعياً وراء الرزق أو العلم أو أي منفعة أخرى. وأصل المهاجر عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن، وكل من فارق بلده من بدوي أو حضري أو سكن بلداً آخر فهو مهاجر(معجم المعاني، 2015).

وتعرف الهجرة على أنها عبارة على انتقال الشخص من مكان إلى آخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب اقتصادية، اجتماعية، وبيئية بحثاً عن وضع أفضل (الحوات، 2010: 2)، ويركز هذا التعريف على الأسباب التي تحفز على الانتقال، ويضع العامل الاقتصادي والاجتماعي في مقدمتها. وتعرف الهجرة بأنها انتقال فرد من أرض إلى أُخرى مع نية الإقامة بها بصفة مؤقتة أو دائمة (رشيد، 2012: 16). وينبغي أن نعلم أن الهجرات قديماً وحديثاً كانت عاملاً مهماً في تطور وتقدم الجنس البشري، وتكمن أهمية ظاهرة الهجرة سواء كانت داخلية أو خارجية في أنها تعد أحد العناصر الأساسية المؤثرة في حجم السكان في أية دولة في العالم(الجلبي، 2012). ويمكن تعريف الهجرة تبعاً للنوعين التاليين:

1) الهجرة الداخلية: وهي الهجرة من مدينة إلى أُخرى أو من الريف إلى المدينة والعكس صحيح بداخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة (سويعدي،2012: 21)، وهذا النوع من الهجرة لا يتطلب تأشيرات أو أذونات مسبقة للانتقال من منطقة إلى أخرى داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة. وحسب إحصائيات منظمة العمل الدولية لعام 2014 فَثمة 740 مليون مهاجر داخلي بالعالم (ILO، 2014: 3).

2) الهجرة الخارجية: أي الهجرة من دولة إلى أُخرى، فهي التي يَعبُر فيها الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية والسياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة. تقرير التنمية البشرية لعام 2009 (UNDP،2009: 15؛) عرف الهجرة الخارجية أو الدولية على أنها : «التحرك البشري عبر الحدود الدولية والذي ينجم عنه تغيير في بلد الإقامة المعتادة». وذكر التقرير أيضا تعريف للمهاجر على أنه: «الفرد الذي غير محل إقامته المعتاد إما بالعبور لأحد الحدود الدولية، أو بالتحرك إلى منطقة أو مقاطعة أو بلدية أخرى داخل البلد المنشأ الذي ينتمي إليه». وذكرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللأجئين على موقعها بشبكة الإنترنت عام (UNHCR، 2015 2015)؛ إن هناك فرقاً بين مصطلح المهاجر ومصطلح اللاجئ. وبينت المفوضية الفرق بين المصطلحين بتقديم التعريف التالي لكل منهما:

اللاجئ هو: شخص فار من الصراع المسلح أو الاضطهاد. وغالباً ما يكون وضعه خطراً ويعيش في ظروف لا تُحتمل تدفعه إلى عبور الحدود الوطنية بحثاً عن الآمان في الدول المجاورة، وبالتالي يتم الاعتراف به دولياً «كلاجئ» يحصل على المساعدة من الدول والمفوضية ومنظمات أخرى.

المهاجر هو: «شخص اختار الانتقال ليس بسبب تهديد مباشر بالاضطهاد أو الموت، بل لتحسين حياته بشكل أساسي من خلال إيجاد العمل أو في بعض الحالات من أجل التعليم أو لمّ شمل العائلة أو أسباب أخرى».

ويتضح مما سبق أن العوامل هي التي تحدد الفرق بين المصطلحين. ولهذا اعتمدت الدراسة على تعريف المهاجر الدي تدفعه العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للانتقال. أما الأسباب السياسية والأمنية فلم يتم التطرق إليها تجنباً للُبس بين المصطلحين.

وخلال العقدين الأخيرين ازدادت معدلات الهجرة الخارجية بنسب عالية مقارنة بالفترات السابقة، وتقدر منظمة الهجرة العالمية عدد الذين يقيمون حالياً في بلاد غير بلدانهم بنحو 192 مليوناً، كما تقدر معدلات الزيادة السنوية لتيارات الهجرة الخارجية بنحو 2.9 ٪ بالقرن الحالي مقارنة بنحو 2.1 ٪ للفترة التي انتهت بنهاية القرن العشرين (التميمي، 2011: 257)، وبعام 2013 وحده وصلت معدلات الهجرة الخارجية إلى 232 مليون مهاجر أي يشكلون ما نسبته 3.2 ٪ من سكان العالم (جامعة الدول العربية، 2014: 1). والهجرة الخارجية تنقسم بدورها إلى قسمين هجرة شرعية أو منظمة بموجب قوانين معدة لهذا الغرض، وهجرة غير الشرعية أو ما يطلق عليها بالهجرة السرية.

2.5 نظريات الهجرة

تتميز الأدبيات الخاصة بدراسة ظاهرة الهجرة بعدم وجود إطار نظري متكامل أو نموذج واضح قادر على تفسير ظاهرة الهجرة، فالإسهامات المقدمة في هذا المجال تمثل نظريات ونماذج جزيئية تقترب من ظاهرة الهجرة ولكن من أبعاد مختلفة (يوروميد2، 2012: 25). وجُل هذه الأدبيات تعد العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العوامل الرئيسية في ديناميكات الهجرة. قوانين أرنست رافنستين المفسرة للهجرة التي نشرها بورقتين بحثيتين عامي 1885 و1889 بعنوان «قوانين الهجرة» صنفت كأول نظرية تعتمد على العامل الاقتصادي في تفسير ظاهرة الهجرة (يوروميد2، 2012). شملت هاتين الورقتين على بعض التوجهات العامة التي لاحظها رافنستين بناء لتحليله لبعض بيانات تعداد السكان وقد لُخصت هذه القواعد إلى مايلي (مجلس السكان الدولي، 2010: 17):

1) العوامل الاقتصادية السيئة كالفقر من أهم العومل المؤدية للهجرة.

2) تتجه معظم تيارات الهجرة من المحيط إلى المركز ويقل احتمال الهجرة كلما بعدت المسافة.

3) النساء أكثر ميلاً للانخراط في تدفقات الهجرة القصيرة.

لقد لاقت هذه القواعد الكثير من الانتقادات لكونها لم تقدم إطاراً عاماً يفسر ظاهرة الهجرة، بل اقتصرت على ذكر جملة من الملاحظات غير المترابطة والمختلفة. كما أهملت العوامل الاجتماعية والبيئية الأخرى المؤدية للهجرة، وتوجهات المهاجر، والآثار المترتبة على الهجرة. وبعد قرن من الزمن من قواعد رافنستين جاءت نظرية افريت لي عام 1966 لتقدم تفسيراً للهجرة (مجلس السكان الدولي، 2010). أشار افريت لي في نظريته التي أسماها نظرية «الدفع والجذب» إلى أن الهجرة هي عبارة عن تفاعل أربعة عوامل أساسية يرتبط العاملان الأول والثاني بدول المصدر ودول الاستقبال، أما العامل الثالث مرتبط بالعوائق والموانع الوسيطة التي تواجه الفرد أثناء الهجرة وتفاعله بطريقة مباشرة مع التغيرات الاقتصادية بالإضافة إلى العوامل الشخصية كمستوى التعليم والمعرفة (رشيد،2012: 21) التي سيتم الحديث عنها بالفقرة التالية.

1.2.5 نظرية الدفع والجذب

خلُصت نظرية الدفع والجذب لصاحبها افريت لي في أن قرار الفرد بالهجرة هو خُلاصة الموازنة بين العوامل الإيجابية والسلبية في كل من البلد المصدر والبلد المستقبل

مع الأخذ بالاعتبار العوامل الشخصية للمهاجر أو العوائق التي تقابله أثناء عملية الهجرة. وتؤكد هذه النظرية أن الهجرة محكومة بعامل اقتصادي وهو المحرك الأساسي والرئيسي في الهجرة، حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيئة كالبطالة والفقر الأفراد إلى ترك بلدانهم الأصلية منجذبين إلى دول توفر لهم فرص عمل وتنتشلهم من الفقر (مجلس السكان الدولي: 2010). فالعلاقة بين بيئة الدفع المتمثلة "بالقصور الاقتصادي" وبيئة الجذب المتمثلة "بالتطور الاقتصادي" يدفعها ويجذبها الفارق بين العائد والتكلفة في ظل ظروف كل من سوق العمل الحالي أو الأسواق الأخرى.

كما وضعت نظرية تورادو 1969 تفسيراً للهجرة في إطار قانون الطلب والعرض للسوق، وأقامت علاقة بين تطور هجرة العمل والتطور الاقتصادي. وترى هذه النظرية أن الفوارق في الأُجور تجذب المهاجرين لعرض خدماتهم في مناطق تدفع أجوراً أعلى وذلك بهدف زيادة الدخل(يوروميد2، 2012). وهو تحليل مقارب للتحليل المبني على التفاوت بين القطاع التقليدي والقطاع الحديث، حيث يرى أن القطاع الريعي المبني على الزراعة وتصدير المواد الخام يمتلك فائضاً من الأيدي العاملة يمثل العرض الأساسي للعمل، في حين أن القطاع الحديث المبني على التنوع يستوعب هذا الفائض بجذب تلك الأيدي العاملة من خلال عرض أجور أعلى من التي يدفعها القطاع التقليدي (يوروميد2، 2012). ولا شك أن تدفقات الهجرة سوف تستمر طالما لم يتم إنهاء هذا الاختلاف الهيكلي بين القطاعين التقليدي والحديث في كل من دول المنشأ ودول الاستقبال.

وهناك تفسيرات أُخرى تؤكد على نظرية الطلب والعرض في سوق العمل ولكن من وجهة نظر مختلفة. إذ يؤكد بعض المهتمين على وجود تغيّرات جذرية في التركيبة الديمغرافية لدول الاتحاد الأوروبي (تزايد معدلات الفئة العمرية لكبار السن)، التي تستلزم اتباع سياسات تستهدف سدّ العجز المتوقّع في بعض المجالات الاقتصادية والسماح بمزيد من تدفق الهجرة (مطاوع، 2014: 2). وهناك مؤشرات جعلت بعض المحللين يؤكدون هذا العامل؛ فهناك دراسات تبين أن مع عام 2050 الاتحاد الأوروبي سيسجل فقدان 66 مليون عامل أي تراجع بما يعادل ثلث قوة العمل(مرزوق، 2010: 5)، ما يؤدي إلى هبوط النمو الاقتصادي وانكماش قوة العمل وانخفاض حصيلة الضرائب. كما تؤكد إحصائيات أُخرى أن عدد سكان الاتحاد الأُوروبي بما فيهم المهاجرين ازداد من 506.8 ملايين نسمة الى 508.1 ملايين نسمة خلال مطلع عام 2015، بمعنى آخر إذا استثنينا المهاجرين تصبح الزيادة في أوروبا 400 ألف نسمة اي بنسبة 0.07 ٪ خلال نفس العام (نعوش، 2015)، ولكي تغطي أوروبا العجز

في سوق العمل المحلي فهي بحاجة الى المزيد من المهاجرين حوالي 42 مليون نسمة بحلول عام 2020، وبنحو 257 مليون عام 2060(بيرشيدسكي، 2015). وسوق الطلب على العمل بأوروبا ينقسم إلى طلب على عُمال غير مهرة تقوم بأعمال متدنية الأجر لا يرغب نظرائهم من أهالي دول الاستقبال القيام بها، والقسم الآخر طلب على عُمال ذوي مهارات ومؤهلات عالية ((UNFPA، 2006. أما عوامل العرض التي تُحفز الفرد على الهجرة تتمثل في محيط الجذب في أوروبا الذي يوفر شروط عمل وعروضاً مغرية مثل (UN، 2007: 36) :

(1) التميز في مناخ ملائم لإبراز القدرات،

(2) روح التباري والمنافسة،

(3) أُفق الترقي في العمل وتحفيزات الرواتب وغير ذلك.

2.2.5 نظرية الطرد والجذب

يعتقد مناصرو هذه النظرية أن بيئة الطرد والجذب التي تتميز بها دول المنشأ والاستقبال تساعد في جعل الأفراد تفكر وتقرر الهجرة والانتقال من مكان لآخر. وتتنوع عوامل الطرد بين بسيطة وقوية وبنائية (رشيد، 2012: 25). وتتمثل عوامل الطرد البسيطة في الفقر وعدم توفر السكن الملائم والمرافق الأساسية والإقصاء والتهميش، أمّا عوامل الطرد القوّية فتتجلى في الكوارث الطبيعية وانتشار الأمراض وعدم الجهوزية في إدراة الأزمات ((UNHCR، 2012، وعوامل الطرد البنائية كالنمو السكاني وأثره على حصة الفرد من الغذاء والموارد الأخرى. وكون الفرد يسعى دوماً لتحسين جودة الحياة والبحث عن عيش كريم له ولأُسرته فالمهاجر يعتقد أن توفر الأمن والاستقرار والحصول على عمل وسكن ورعاية صحية وتعليم يجعله متحصناً ضد الفقر وضد المرض يجده في دول المقصد.

3.2.5 نظرية شبكات المهاجرين الاجتماعية

تعرف نظرية شبكات المهاجرين الاجتماعية بأنها مجموعة من الروابط الشخصية والاجتماعية بين المهاجرين وغير المهاجرين ضمن شبكة من الالتزامات المتبادلة التي يُمكن الاعتماد عليها لتسهيل الدخول والعمل بدول المقصد (Spittel، 1998). وفيما يتصل بنظرية الشبكات الاجتماعية في تفسير ظاهرة الهجرة، تظل المؤسسة الأسرية جوهرية في التحفيز على الهجرة وتنمية قدرات المهاجر، إذ يلعب رأس المال الاجتماعي للمهاجر دوراً أكثر أهمية من رأ س المال النقدي (يوروميد2، 2012). فقرار الهجرة لايتم بشكل فردي ولكن يأخذ شكل العقد المبرم بين المهاجر وعائلته التي ساندته وذلك في مقابل التزامات يقدمها

المهاجر تجاه العائلة التي ساهمت في سفره وإقامته بالخارج. ومن هذا المنظور قد يصبح قرار الهجرة لا يخضع لمصالح فردية ولكن لتحسين دخل الأسرة وتقليل تعرضها للمخاطر عن طريق تنوع مواردها. كما أن قرار الهجرة لا يقوم بشكل أساسي على حساب اقتصادي عقلاني صرف، ولكن على المعلومات التي تم جمعها عن مدى توفر الأشخاص الذين يستطيعون دعم المهاجر ماديًا ونفسيًا خلال جميع مراحل انتقاله. فالاتصال الشخصي من ذوي الخبرة المهاجرة تمثل مورداً مهماً يمكن استخدامه لتسهيل الحركة بدول المقصد (Spittel، 1998). كما أن الشبكات الاجتماعية الفاعلة تسمح من خلال تأثيرتها في تقليل المخاطر والتكاليف عن المهاجرين على سبيل المثال توفير مواصلات نقل آمنة وتوفير عمل، كما يتحيزون لإسكانهم بمناطق بها تعادل إجتماعي من منظورهم الخاص. وهكذا كلما كانت شبكة الهجرة الاجتماعية متطورة انخفضت التكاليف وزاد تيار الهجرة.

6 . المبحث الثاني: هجرة المرأة

تصل نسبة النساء المهاجرات 48 ٪ من مجموع المهاجرين الدوليين البالغ 232 مليون مهاجر في العالم (UN، 2013: 5). ومع هذا اتسمت قضية هجرة المرأة بالتهميش والإهمال في جدول أعمال الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية (UNFPA، 2006)، كما لُوحظ أن المهتمين بقضايا الهجرة كان جُل تركيزهم على تفسير ظاهرة الهجرة والعوامل المؤدية لها أكثر من تركيزهم على النوع؛ وتميل الأبحاث والدراسات المنشورة عن الهجرة والاعتبارات الجنسانية إلى التركيز على القيود التي تواجه المهاجرات مقارنة بالمهاجرين. فالمهاجرات يجدن أنفسهن غالباً في أوضاع تحد من نمائهن؛ وعدم إمكانية وصولهن إلى سوق العمل (UN، 2013)، وعزلهن في مهن نسائية تقليدية متدنية الأجر وخاصةً المهاجرات بطريقة غير شرعية إذ تجعلهن عرضة للاستغلال المتزايد من قبل أصحاب العمل كعاملات في المنازل، أو ممرضة، أو نادلة أو عاملة في المصانع أو المزارع، وازدياد فرص تعرضهن للاستغلال الجنسي؛ ويصبحن عُرضة للمتاجرة والتهريب والاستغلال (UN، 2004). ومع هذا لا يجب أن ننكر الدور الإيجابي والمساهمة الفعالة لهجرة المرأة في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي في دول المنشأ وهذا ماسيتم تناوله بالفقرة التالية.

1.6 هجرة المرأة والتحويلات المالية والاجتماعية

تؤثر الهجرة في التنمية بطريقة غير بادية للعيان بشكل واضح أحياناً (UN، 2006). المرأة المهاجرة ودورها في التغير الاجتماعي والاقتصادي أُخذ بشكل قاصر نسبياً سواء

على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو المحلي (UNFPA، 2006)؛ وذلك لأن المهتمين بدراسات الهجرة ركزوا على النظريات المفسرة لأسباب الهجرة وآثارها الإيجابية والسلبية على الجهات الفاعلة أكثر من تركيزهم على المهاجر نفسه (يوروميد2، 2010: 31). ولكن مؤخراً بدأ يتزايد اهتمام الحكومات والمؤسسات الدولية والمحلية للآثار الإيجابية المترتبة من التحويلات الاجتماعية والاقتصادية على دول المنشأ والمقصد. إذ ينظر لهذه التحويلات على أنها إحدى الأدوات المهمة التي يمكن أن تساهم مساهمة إيجابية وفعالة في تنمية اقتصاديات دول المنشأ والمقصد إذا ما توافرت البيئة المناسبة والسياسات الحكومية المحفزة التي تمكنها من أداء هذا الدور(UN، 2006). وتتمثل أهمية التحويلات المالية وأثرها على التنمية في كونها أحد أهم التدفقات المالية على مستوى العالم أجمع، حيث يفوق حجم تدفقات تحويلات المهاجرين حجم تدفقات المعونات الأجنبية، وتأتي مباشرة من حيث الحجم بعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(جامعة الدول العربية، 2014: 29).

وبما أن التحويلات المالية تتم من خلال عمليات غير رسمية أو تنقل باليد ولا يعلم بها نظام الإبلاغ، فإنه يعتقد بأن حجم التحويلات الحقيقي أكبر من التوقعات المذكورة و إن هذه التقديرات تبلغ ضعف قيمة التحويلات الفعلية (UN،2006: 74). وصلت قيمة التحويلات المالية الاستدلالية من قبل المهاجرين رجال ونساء لدول شمال أفريقيا لعام 2012 فقط حوالي 29 مليار دولار(World Bank، 2013) وبأفريقيا جنوب الصحراء حوالي 31 مليار دولار(البنك الدولي، 2012: 1). واستطاع 1.2 مليون مغربي أن يفلتوا من الفقر بفعل القوة المتأتية من التحويلات المالية بعام 2000 (UNFPA، 2006: 12). وفي دراسة أجريت عام 2005 حول الآثار الإيجابية للتحويلات المالية على مستوى الاقتصاد الكلي ودورها في تخفيف حدة الفقر في الدول المنشأ حيث أكدت أن زيادة التحويلات الرسمية بنحو 10 ٪ يؤدي في المتوسط إلى تخفيف حدة الفقر بحوالي 3.5 ٪ (جامعة الدول العربية، 2014: 29). وهناك دراسة أخرى نشرت أن 65 ٪ من المهاجرات من غانا قاموا ببناء منازل في بلدانهن الأصل (UNFPA، 2006: 29)، ويقُمن بمساعدة النساء الفقيرات بوطنهن غانا على إقامة مشروعات متناهية في الصغر(UNFPA، 2006: 30). والتحويلات المالية بشكل عام تعزز دخل الأسر المعيشية وكثيرا ما تُنفق على الاحتياجات المعيشية الأساسية، مثل الغذاء والسكن والملابس وعلى السلع المعمرة، وتستخدم أيضا لدفع تكاليف الصحة والتعليم.

أما التحويلات الاجتماعية والمتمثلة في الأفكار والمهارات والمعلومات والمعارف والقيم وأنماط السلوك. فالمرأة المهاجرة بالاتصال مع مجتمعها أو بعودتها إلى بلدها الأصل

يمكن أن تكون عامل تغيير سياسي واجتماعي وثقافي. وعادة ما تكتسب المرأة العائدة من الخارج آراء ومعارف يمكن أن تفضي إلى تحسين وضع المرأة في دول المنشأ (UN،2006).

وأخيراً يجب أن لا تقتصر دراسة ظاهرة هجرة المرأة على الجانب الاجتماعي والاقتصادي فقط وإنما يجب الاقتراب أكثر من حياتها الشخصية والعائلية والمهنية والنفسية والثقافية التى تركتها ببلد الأصل والجهود التي تبذلها لإعادة ترتيب حياتها الجديدة لتلائم النمط الجديد في بلد الاستقبال.

2.6 هجرة المرأة والاهتمام الدولي

منذ القرن الماضي تناولت الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية قضية هجرة المرأة في عدة مؤتمرات، إلا أنها في المقابل لم تعالج بوضوح الهجرة السرية للمرأة، وربما يفسر ذلك لحداثة هذه الظاهرة. وفي أولى خطوات الاهتمام بالتنمية والاعتبارات الجنسانية طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 210 عام 1999 حول المرأة والتنمية تحديث الدراسة الميدانية العالمية حول دور المرأة والتنمية مركزاً على الحركة الدولية للتعدادات السكانية وخاصة النساء (يوروميد2، 2012). ويعكس التقرير الذي قام به صندوق الأمم المتحدة للسكان حول حالة السكان(UN،2006) 2006) والذي خصص بشكل كامل على الهجرة النسائية بداية الاهتمام بقضية هجرة المرأة. وهذا لا ينفي الجهود التي بذلت قبل ذلك، فالمجتمع الدولي ما فتئ في اتخاذ التدابير التي يمكن أن تُحسن وتعالج وضع المرأة المهاجرة: (1) كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) 1981 والتي تُلزم الدول بأن تتخذ التدابير لوضع حد للتمييز ضد المرأة بجميع أشكاله ومكافحة الاتجار بالمرأة واستغلالها في البغاء (UN،1979)؛(2) منهاج عمل بكين 1995 الذي أشار إلى أن الهجرة أدت إلى تغيرات في هياكل الأسرة ووضعت أعباء إضافية على عاتق المرأة. وأن المهاجرات يصبحن ضحايا للكوارث البيئية وأكثر عرضة للأمراض المعدية ولشتى أنواع الاستغلال الجنسي والاقتصادي (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2006) ؛ (3) اتفاقية الأمم المتحدة 2000 إذ تهدف لتعزيز التعاون الدولي في مجال الجريمة العابرة للدول من أجل ردع ومحاربة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين وخاصة النساء والأطفال وإجبارهم على العمل في الذعارة أو السُخرة أو العمل قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيه بالرق(UN، 2006)؛ (4) بينما وضعت الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بعام 2003 (بما فيهم النساء المهاجرات) سواء كانت حقوق اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو

مدنية (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الأنسان، 2006) ؛ (5) ويعد الحوار الرفيع المستوى الذي أجرته الأمم المتحدة عام 2006 بشأن الهجرة الدولية والتنمية فرصة لإدراج النوع الاجتماعي بموضوع الهجرة والاعتراف الصريح بحقوق المرأة كإنسان وبضرورة المساواة بين الجنسين؛ (6) وبعام 2008 صدرت عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في دورتها الثانية والثلاثين، توصية عامة بشأن توفر الحماية لجميع النساء، بمن فيهن العاملات المهاجرات، ممن قد يواجهن خطر إساءة المعاملة أو التمييز(CEDAW،2008)؛(7) بينما يؤكد حوار رفيع المستوى أجرته الأمم المتحدة بعام 2013 على ضرورة معالجة الحالة الخاصة للنساء والفتيات المهاجرات وضعفهن باتخاذ تدابير إدماج المنظور الجنساني في السياسات، وتعزيز القوانين والمؤسسات والبرامج الوطنية لمكافحة العنف الجنساني، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والتمييز ضدهم، ووضع تدابير مناسبة لحماية العاملات المهاجرات في جميع القطاعات، بمن فيهن العاملات في المنازل (UN، 2013).

7. المبحث الثالث: الإطار النظري للهجرة السرية

1.7 مفهوم الهجرة السرية

الهجرة السرية مصطلحٌ مركبٌ من لفظين؛ لفظ «الهجرة» و لفظ «السرية». ويترادف هذا المصطلح مع عدّة تسميات منها: «الهجرة غير القانونية»، «الهجرة غير النظامية»، «الهجرة غير الشرعية» و«الهجرة السرية» (قدة،2010: 91). واعتمدت الدراسة على مصطلح الهجرة السرية لأنه أوسع وأقل معيارية من المصطلحات الأخرى. فمصطلح الهجرة غير الشرعية مثلاً مصطلح قانوني لا يعكس التجارب والخبرات السابقة للمهاجرين، فمثلاً: تهريب المواد الغذائية يكون غير قانوني ولكنه شرعي ومقبول اجتماعياً في حالات الأزمات والمجاعة (شاكر، 2010: 107). ومفهوم الهجرة غير الشرعية يثير الغموض، حيث إن الحدود بين الشرعي وغير الشرعي تبقى غير واضحة. ووجب التمييز بين الدخول الشرعي والرسمي والبقاء غير الرسمي أو غير الشرعي (شاكر، 2010). والجدير بالذكر، أن معظم التعريفات الحالية تتداول مصطلح الهجرة غير الشرعية، وبذلك أبقت الدراسة على تسمية الهجرة غير الشرعية بالتعريفات المعترف بها دولياً فقط :

منظمة العمل الدولية عرفت الهجرة غير الشرعية بأنها: «هي التي يكون بموجبها المهاجر خلال سفره أو عند وصوله أو خلال إقامته أو عمله مخالف للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والإقليمية أو تنافي التشريع الوطني» (قباطي، 2012: 184)، وصُنف المهاجرون غير الشرعيين حسب منظمة العمل الدولية إلى:

■ الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية وخلسة من الرقابة المفروضة.

■ الأشخاص الذين رخّص لهم العمل بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مرخص له، أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.

■ الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يتخطون مدة إقامتهم ويصبحون في وضعية غير قانونية.

الاتحاد الأوروبي مثلاً يُصبغ الهجرة غير الشرعية على كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزوّرة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو من خلال الدخول إلى منطقة الفضاء الأوروبي بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على تأشيرة ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات (رشيد، 2012). بينما تعرف منظمة الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها: «دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أُخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر، ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة» (شتيوي، 2014: 7).

إذن يدلُ مفهوم الهجرة غير الشرعية في معناه؛ مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما، والمهاجر غير الشرعي هو: «المهاجر الذي لا يلتزم بالالتزامات والشروط الموضوعة من قبل الدولة المتواجد بها والخاصة بدخول وإقامة الأجانب» (ختو، 2011: 36).

وبالتالي تضع الدراسة تعريفاً للهجرة السرية على أنها: كل حركة للفرد عابراً للحدود من دولة إلى دولة بشكل غير قانوني وبدون احترام الشروط المطلوبة لعبور حدود دولة ما، وبمساعدة شبكات الجريمة المنظمة وبدون وثائق أو بوثائق مزوّرة.

وبناء على تحديد مفهوم الهجرة السرية يمكن تميزها عن بعض الظواهر ذات الصلة كالاتجار بالبشر. الهجرة السرية والاتجار بالبشر كلاهما جرمٌ يشتمل على نقل الأفراد كسبًا لربح أو تحقيق منفعة مادية. وعليه يكمُن الاختلاف بينهما، إنه في حالة التهريب يكون للمهاجر سراً حرية الإرادة بعد عبور الحدود، وتنقطع صلته بشبكات التهريب بمجرد وصوله إلى مقصده وأجرة التهريب التي يدفعها المهاجر السري هي مصدر الربح لهذه الشبكات. أما في حالة الاتجار بالبشر فالمهاجر يصبح في وضع السُخرة والاسترقاق،

وبذلك فإن مصدر الربح في حالة الاتجار بالبشر يتأتى من عوائد استغلال الضحايا في أعمال التهريب والإجرام والإرهاب والبغاء وتبقى العلاقة مستمرة بين الضحية والشبكة حتى بعد عبور الحدود (رشيد، 2012: 19).

2.6 التصور السيكولوجي والسوسيولوجي المفسر لظاهرة الهجرة السرية

يعتمد التحليل السيكولوجي (النفسي) في تفسيره لظاهرة الهجرة السرية من وجهة نظر بعض علماء النفس الذين يفسرونها بأنها راجعة لدوافع نفسية تكون وليدة البطالة والفراغ الذي يعاني منه الشباب والفتيات (عياش، 2008)، وأنه فقد جزءاً من حاجاته الضرورية لاستمرار حياته الأمر الذي ولّد لديه حالة من عدم الاتزان يسعى جاهداً إلى تحقيق حالة الاتزان من خلال إشباع الحاجات التي افتقدها مما يسبب له حالة من الضيق والاكتئاب النفسي (الكردي، 2015)، وهو ما يدفعه للهجرة بحثاً عن حياة أفضل في مكان آخر. وهذه الظاهرة ما هي إلا تجليات الآليات النفسية التي جعلت الشباب يهاجر بطرق غير مشروعة، كالحيل الدفاعية التي يستخدمها الفرد للهروب من مشكلة ما. ومن هذه الحيل الإزاحة وهى دفع النموذج السيىء وفي هذه الحالة التخلص من البطالة أو الصورة السيئة التي كوّنها إزاء نفسه، ومن أجل تبرير تصرفاته يلجأ إلى آلية أُخرى يعتمد على التبرير. أي أن الشاب عندما يسعى للهجرة السرية ويلقى بنفسه إلى التهلكة أو يقع في دائرة المحظور في القانون، يستعمل مبررات متعددة هروباً من المشكلة فيكون التبرير بهذا الشكل إنه في حاجة ماسة إلى المال وأنه سافر بحثاً عن الرزق وأن لديه طموحاً بأن يكون مثل زملائه في المستوى المادي والاجتماعي. وهذه الحيل الدفاعية تستخدم من الناحية النفسية من أجل التغلب على الصراع النفسي والخروج من دائرة الإحباط الذي يعيشه. وقد استعان عياش(2008) والكردي(2015) في تحليلهما بنظرية العالم الأمريكي ابراهام ماسلو (1908 _ 1970) التي درست الحاجات البيولوجية، الاجتماعية والنفسية للفرد، حيث اقترح ماسلو نظرية للنظام النوعي لتطور الحاجات. واعتبر رغبات الفرد تنمو تتابعياً هرمياً من الأدنى إلى الأعلى على شكل هرمي تصاعدي.

أما التحليل السوسيولوجي (الاجتماعي) لظاهرة الهجرة السرية رُبط بالتباين والتناقض ما بين ماهو موجود في المجتمع، وبين رغبة مجموعة من أفراد هذا المجتمع أن يكون، ويتأثر هذا التناقض عن طريق (رشيد، 2012) و (بركان، 2012):

– ضغوط البيئة الاجتماعية وما يصاحبها من تفكك أسري وانفلات في ضبط القواعد والروابط الاجتماعية، وينعكس ذلك ميدانيًا في صورة أن المهاجرين يعيشون في بيئات

اجتماعية منخفضة المستويين الاقتصادي والاجتماعي وبالمقابل مايرونه بالضفة الأخرى من إغراءات تجذبهم لتحقيق حلمهم بتحسين وضعيتهم المعيشية.

- اختلال التوازن بين الوسائل والأهداف المشروعة التي وضعها المجتمع لأفراده، وبسبب عدم توافر الفرص الوظيفية لتحقيق الأهداف يؤدي في حالات متعددة إلى حدوث الاضطرابات ما يؤدي بدوره إلى إضعاف التماسك المجتمعي.
- لانفصال الفرد عن ثقافته التى نشأ عليها ولضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع إذ في بعض الحالات لايجد المهاجر من يسانده عندما يتعرض لأي مشكلة فتصبح الهجرة أحد وأهم خياراته التي يحددها لنفسه. وتبرز فكرة الهجرة السرية عندما يكون الفرد مرتبطاً بأشخاص متشبعين بنفس الفكرة.
- صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى وطنه، والهجرة السرية تنشأ بتأثير نموذج يحتذى به وتلعب وسائل الإعلام ووسائل التواصل دوراً في تحريك الدوافع الذاتية ويندفع الفرد بقوة التقليد لممارسة هذا السلوك.

8. المبحث الرابع: ماهي منطقة الساحل والصحراء

عرف الساحل بأنه منطقة شبه جافة ذات طابع بيئي متجانس في كثير من خواصه، تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافان في الجنوب ويمتد غرباً من السنغال إلى موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، تشاد، السودان حتى أثيوبيا شرقاً. أما الصحراء وتسمى الصحراء الكبرى فتحتل الجزء الأكبر من شمال افريقيا، موريتانيا، النيجر، ليبيا، ومصر ثم مناطق جنوب المغرب وتونس والجزء الشمالي لمالي وتشاد والسودان. وتمتد منطقة الساحل والصحراء من موريتانيا إلى إريتريا (شاكر، 2010: 39). وتتميز منطقة الساحل والصحراء بتعدد عرقي وثقافي كبير ومتنوع، ألقى بظلاله على البناء الاجتماعي والثقافي في المنطقة، وتعتبر منطقة محورية في العلاقات والتفاعلات بين افريقيا الإستوائية وشمال افريقيا، وبين افريقيا والمشرق العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط (العثماني، 2014). وتشكل الطرق التجارية التاريخية التي تمر عبر بوركينا فاسو وتشاد والجزائر وليبيا ومالي وموريتانيا والنيجر الأماكن الأكثر عرضة لخطر الشبكات الإرهابية والإجرامية وممراً للهجرات السرية، نظراً لقساوة تضاريسها وصعوبة السيطرة عليها (UN، 2013: 2).

وعلينا أن نُنوه هنا أن بعض دول الساحل والصحراء حققت تقدماً ملحوظاً على الرغم

من عظم التحديات. ويكشف تقرير التنمية البشرية لعام 2014 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP، 2014)، حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الخاص بالمنطقة أن ثمانية من بين أفضل عشر بلدان أداء على صعيد تحقيق الأهداف تقع بالمنطقة، وان معدل البطالة الإجمالي تراجع خلال العقد الماضي ولكنه مازال من أعلى المعدلات بالعالم. وارتفعت توقعات النمو خلال السنوات 2013 – 2015 بأكثر من 5 ٪ سنوياً. كما تراجعت معدلات الفقر، إذ انخفضت نسبة من يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم من 58 ٪ عام 1996 إلى نحو 48 ٪ عام 2010 (البنك الدولي، 2013: 24) . وبالرغم من هذا التحسن هناك تحديات هائلة أمام جهود التنمية بمنطقة الساحل والصحراء. فما تزال المنطقة تحتل المرتبة الثانية عالمياً من الفقر المتعدد الأبعاد، ولا تقتصر معاناة الفقراء على النقص في الدخل، إذ يتخذ الفقر أبعاداً متعددة منها الحرمان من الصحة والتعليم (UNDP، 2013: 29)، إذ تبلغ نسبة الفقراء العاملين 41.7 ٪ من مجموع العاملين لعام 2014 (UNDP، 2014: 64)، ويعيش قرابة 380 مليون من النساء والرجال والأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء على 1.25 دولار من الدخل الذي يجنى من العمل في اليوم (IFAD، 2012: 22)، وتصل نسبة الفقر المتعدد الأبعاد في المناطق الحضرية والمناطق الريفية على التوالي: بوركينافاسو 43 ٪ و 94 ٪ ؛ النيجير 56 ٪ و 96 ٪ (UNDP، 2014: 70). أما التعليم فشابه عدم الاستدامة ففي بعض المناطق مثل تمبكتو وغاو مازال مانسبته 53 ٪ من المدارس مغلقاً بسبب الأوضاع غير المستقرة والتشريد القسري بعام 2013 (UN، 2013: 2)، كما أن نسبة الأمية مرتفعة في بعض دول المنطقة حيث تصل بالنيجر إلى 42 ٪ وبموريتانيا إلى 83 ٪ من مجموع السكان (العلوي، 2014).

تشير التقديرات لعام 2015 إلى أن 83 ٪ من السكان الريفيين في جنوب الصحراء الكبرى يعتمدون على الأراضي في كسب عيشهم، في حين أن 40 ٪ من موارد الأراضي في المنطقة متدهورة حالياً (FAO، 2015: 3)، كما تواجه المنطقة ظواهر مناخية متطرفة مثل نوبات الجفاف والتصحر، والفيضانات، والضغوط السكانية وطرق استخدام الأراضي بما صاحب ذلك من تأثيرات قاسية على الأمن الغذائي (IPPC، 2007) ، وتدني سبل الحصول على الغذاء إلى انعدام الأمن الغذائي لقرابة 10 ملايين نسمة في منطقة الساحل عام 2013 (البنك الدولي، 2013: 24). وتؤكد إحصائيات أخرى أن معدلات سوء التغذية زادت بين عامي 2006 و2013 بنحو 10 ٪ في مجموع بلدان المنطقة، وزادت بنحو 15 ٪ في أجزاء من تشاد وموريتانيا والنيجر (العثماني، 2014)؛ وحسب تقرير الأمم المتحدة عن الحالة بمنطقة

الساحل (UN، 2013: 4)، بين أن على الرغم من الأمطار الغزيرة ومن تحسن المحاصيل في عام2012 ، فإن ما لا يقل عن 11.4مليون شخص في المنطقة لا يزالون يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويواجه حوالي 5 ملايين طفل دون سن الخامسة خطر سوء التغذية الحاد.

وقد تفسر هذه الأرقام الأسباب الكامنة وراء زيادة تدفق المهاجرين من الجنوب إلى الشمال إلى جانب عامل التغير الديمغرافي بالمنطقة. فحسب إحصائيات عام 2014 فإن عدد المهاجرين في منطقة الساحل والصحراء ارتفع من 1.6 مليون إلى 3.5 ملايين يتوزعون على 9 دول هي: نيجيريا 1.4 مليون، تشاد 795 ألف، مالي 506 ألف، الكاميرون 372 ألف، النيجر 153 ألف، موريتانيا 48 ألف، والسنغال 42 ألف، بوركينافاسو 33 ألف، غامبيا 11 ألف (نداي، 2014).

2.7 طرق ومنافذ الهجرة السرية بمنطقة الساحل والصحراء

إن الموقع الإستراتيجي لمنطقة الساحل والصحراء جعل منه مصدراً للهجرة وممراً لها، وتم استغلال هذا الممر لأغراض تمس بالأمن القومي ليس لدول المنطقة فحسب بل حتى الدول الأوروبية التي تقع في الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط (مبروك، 2013: 10). إن معظم أو جل المهاجرين قادمين من القارة الإفريقية والذي يصل تقريباً إلى 45 جنسية (مبروك، 2013: 14) من جمهورية الكونغو، سيراليون، ليبيريا، نيجيريا، السنغال، غامبيا، مالي، غانا، النيجر، السودان، الكاميرون وغيرها، يعبرون منطقة الساحل والصحراء في رحلة قد تمتد من شهر إلى عدة سنوات. وخلال هذه الرحلة يقيم المهاجرون لفترة معينة بمدن محلية لدول العبور وذلك للعمل وتحصيل الأموال استعداداً للمرحلة القادمة وعادةً ماتكون ليبيا، الجزائر، المغرب، الكاميرون، نيجيريا وموريتانيا المناطق المفضلة للمهاجرين (شاكر، 2010: 112). ويجتاز المهاجرون الحدود البرية الجنوبية للصحراء الكبرى نحو شمال أفريقيا: ليبيا، الجزائر والمغرب عبر مناطق لا تخظع للرقابة أو التفتيش من قبل رجال الحدود الخاصة لشساعتها ومساحتها الكبيرة وبالتواطؤ مع شبكات التهريب ممن لهم دراية بالمنافذ والممرات التي يسلكها المهاجرون السريون (LMCIBM، 2013).

إن أحد محاور العبور المعروفة للمهاجر تبدأ من شمال النيجر في منطقة أغاديز(أغاديس). هذه البلدة معروفة تاريخياً كطريق عبور للهجرة، وتعد أغاديز نقطة وصول للمهاجرين من دول وأقاليم ومناطق أخرى. ومن هذه المدينة تبدأ شبكات التهريب في ترتيب رحلة المهاجرين: جزء منهم يتوجه إلى غات في الجنوب الغربي لليبيا والجزء الآخر يتوجه نحو تمنراست شمالي غرب أغادير بالجزائر ومن بعد ذلك يتوجهون إلى

المدن الساحلية شمالاً وآخرون يواصلون الطريق نحو طنجة بالمغرب (شاكر، 2010).

محور الهجرة الآخر هو مدينة الكفرة في الجنوب الشرقى لليبيا، ويأتي إلى هذا المكان ليس فقط مهاجرون دول شبه الصحراء، بل أيضا من دول القرن الإفريقى (الصومال، أثيوبيا، اريتريا) عبر الأراضى السودانية. وفى الأونة الأخيرة تم استخدام هذا الطريق من قبل مهاجرين من باكستان وبنغلاديش، ومن مدينة الكفرة يتوجه المهاجرون إلى الشمال نحو بنغازي وإجدابيا، وبعد ذلك يقومون بإتمام الرحلة باستخدام قوارب متجهة إلى مالطا والجزر الإيطالية وصقلية (LMCIBM،2013: 18)

وعبر الجزائر أغلب المهاجرين يسلكون ممرات من ساحل العاج نحو غانا والسنغال ومن مالي إلى النيجر والاستقرار لفترة معينة بولاية تمنراست ومن ثمة التوجه إلى غرداية والعاصمة الجزائر، وكذلك الولايات الشمالية الغربية كوهران ومستغانم وعين تموشنت وتلمسان، وبعدها ينتقلون إلى المناطق الشمالية الغربية وخاصة منطقة مغنية حيث يتسللون إلى الأراضي المغربية بمساعدة شبكات التهريب نحو المناطق الساحلية المغربية بمدينتي الناظور والطنجة، وبعدها ينطلقون ليلاً إلى السواحل الأسبانية (رشيد، 2012: 30).

يعتبر قرب كل من ليبيا والجزائر والمغرب المتميز على شاطئ البحر الأبيض المتوسط والساحل الممتد لآلاف الكيلومترات، وحدودهم المشتركة مع العديد من الدول العربية والأفريقية، جعل منهم دول عبور. كما أدت تطورات الأزمة السياسية – العسكرية التي حدثت في 2011 في ليبيا – وبدرجة أقل – الانتفاضات في تونس ومصر، إلى تفاقم المخاطر الأمنية في جزء كبير من منطقة الساحل والصحراء (UN، 2013). الوضع الغامض في ليبيا جعل منها مُلتقى ومركزاً لانتقال المهاجرين السريين عبر الأراضي والسواحل الليبية إلى دول أوروبا بشكل يفوق كل من الجزائر والمغرب (جليد، 2014).

وبالرغم ممّا يكتنف الهجرة السرية من مخاطر وصعوبات مازالت القوارب الصغيرة والمتهالكة تعبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا شبه يومياً وهو أحد شرايين الهجرة السرية إليها ويسمى الطريق الأزرق ويستخدم لنقل المهاجرين من شمال أفريقيا إلى أوروبا. وكان للسياسات التي اتخذتها دول الاتحاد الأوروبي كتطبيق معاهدة أمستردام التي دخلت حيز التطبيق بدءاً من يونيو 1995 والتي تسمح لحامل تأشيرة شنغن الدخول لأي دولة من دول الاتحاد الموقعة على هذه الاتفاقية بالمرور في أراضي بقية الدول، وزيادة نشاط الشبكات الإجرامية في ظل الوضع الراهن بدول الساحل والصحراء أدى إلى

تحول الهجرات الشرعية الموافقة للقوانين المسطرة بين الدول إلى هجرات سرية. وحسب الإحصائيات المعلنة عام 2014 من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن عدد المهاجرين الذين عبروا البحر الأبيض المتوسط تخطى 300 ألف لعام 2015 مرتفعاً من 219 ألف مهاجر في عام 2014 ولقي 3500 شخص حتفهم خلال نفس العام (العربية، 2015). وعلى مدى السنوات العشرين الأخيرة توفي 17 ألف مهاجر غرقاً في البحر المتوسط، أي بمعدل 850 شخصا سنوياً (العثماني، 2014).

2.8 أسباب الهجرة السرية للمرأة بمنطقة الساحل والصحراء

إن رصد أسباب ودوافع المرأة للهجرة لا يكون فقط بالاعتراف بتواجدها وتأثيرها في ظاهرة الهجرة، ولكن يفترض أن يتم ذلك بتقدير الواقع والتماس الدوافع التي تكون على علاقة مباشرة بالمرأة أي من زاوية نظرها كأنثى، ما يعني تقدير وجهة نظر المرأة وخصوصياتها وأسبابها التي دفعتها للهجرة. إن العوامل الداخلية بدول المنشأ، والعوامل الخارجية كاستجابة للطلب العالمي على خدماتها تفرض نفسها كمرجعية أولية لواضعي السياسات لإعادة تنشيط نماذج وآليات حل مبتكرة حول قضية هجرة المرأة بمنطقة الساحل والصحراء التي حسب الاطلاع على الدراسات السابقة يمكن إجمالها في الآتي:

- ارتفاع نسبة البطالة والفقر مع تدني الأجور. البحث عن الوظائف لكسب الرزق هو أحد أسباب الهجرة (UNFPA، 2014). حسب وثيقة أعدها الاتحاد الأفريقي بخصوص معدلات البطالة بأفريقيا وصلت نسبة البطالة لدى النساء بمنطقة شمال أفريقيا إلى 15 ٪ (غير معروف، 2012)، بينما بلغت نسبتها بمنطقة جنوب الصحراء حوالي 12 ٪ . وإن مايزيد عن 60 ٪ من النساء والبنات اللائي يتسربن من المدارس يعملن بالقطاع الزراعي والرعي؛ ولايصاحب هذا القطاع أي تحسن لدخلهن الشخصي (أشبي وأخرون، 2009: 6).
- التمييز والإقصاء من المشاركة في أسواق الأعمال النظامية، وصعوبة الوصول إلى الموارد المنتجة (UNDP، 2014)، وغالباً ما تكون قروض النساء أقل من قروض الرجال، حتى عندما تكون الأنشطة واحدة، والنساء غير ممثلات تمثيلا كافياً في البرامج التي تمول القروض الكبيرة (أشبي وأخرون، 2009). وبالمقابل ترتفع مستويات المشاركة في القطاع غير النظامي لتأمين لقمة العيش (UNDP، 2014).
- التمييز الجنساني من المؤسسات الاجتماعية، إذ تواجه المرأة سلطة الأب وسلطة

الزوج والزعماء الدينيين التي تحد من حريتها وتفرض الكثير من القيود عليها منها الزواج المبكر؛ والتمييز في الميراث. وتتعرض المرأة للإيذاء والعنف، ويرتكب ضدها ممارسات ضارة كعملية الختان(UNFPA، 2014: 55).

- القتل بدافع جنساني إما بشكل مباشر أو غير مباشر(UNODC، 2014:3). فالجرائم المباشرة تشمل: القتل المرتبط بالسحر والشعوذة(UNODC، 2014:10)؛ أو القتل باسم الشرف (UN، 2010). أما الجرائم غير المباشرة فتشمل: وفيات بسبب تفشي الأمراض المعدية مثل: إيبولا والملاريا والكوليرا ومرض فقدان المناعة (IPPC، 2007)؛ ووفيات الأمهات بسبب سوء الخدمات الصحة الإنجابية مما يؤدي إلى رفع معدل وفيات الأمهات، والوفيات الناجمة عن ممارسات ضارة؛ والوفيات المرتبطة بالإتجار بالبشر(UNODC، 2014:3).

3.8 الهجرة السرية للمرأة والهواجس الأمنية بمجال الهجرة

تعد السياسات التمييزية والإقصاء والسلطة الأبوية والقبلية وسلطة الزعماء الدينيين المترسخة في النسيج الاجتماعي والثقافي في البلد الأصل أحد أهم الأسباب لاتخاذ المرأة قرار الهجرة السرية (UNFPA، 2006).

وهذا يجعلها عرضة لمختلف أنواع المعاملات غير الإنسانية وضحايا لشبكات الاتجار بالبشر(بركان، 2012: 23). والمرأة الأمية غير الماهرة والقادمة من أسرة ثقيلة بالديون تفتقر للقدرة على حماية نفسها وتكون أكثر عرضة للمخاطر وللاستغلال (UNDP، 2014). وتتراوح الأخطار من الرق الحديث المتمثل في استغلال الضحية في أعمال غير قانونية وغير أخلاقية كالزواج التجاري، والبغاء، وترويج المخدرات، والتجنيد للقيام بأعمال إرهابية أو إجرامية إلى استغلال المستخدمات بالخدمة المنزلية والخدمية والموسمية. وعلينا أن لا نغفل عن تحمل المرأة المهاجرة سراً لمشاق ومخاطر مجال الهجرة الذي يتجاوز طوله الآف الكيلومترات ويستمر لعدة أيام أو سنوات، وفي ظروف يمكن أن تجعلها عرضة للأمراض المعدية واعتلال في الصحة واحتمال تعرضها للموت في الصحراء نتيجة نقص المياه والغذاء أو في مقصورات الشاحنات، وأحياناً ينتهي بها الأمر بعد كل هذه المشاق والمخاطر إما الحجز بمراكز إيواء المهاجرات في دول العبور أو الطرد من دول الاستقبال وترحيلها إلى دول المنشأ.

في ميدان الهجرة أيضاً يبدو أن المرأة قادرة على التحرك وتحمل مشاق الطريق

والغربة والانتقال بمفردها أو مع عائلتها، لكن علينا أن نعمق الدراسة ونسلط الضوء على بعض الظواهر السلبية التي تحدث أثناء تنقلها، إذ أكد تقرير للأمم المتحدة عام 2004، إن الاستجلاب غير الشرعي والاتجار بالبشر والاسترقاق والسُخرة تتعلق بحالات محددة تصبح المهاجرات متورطات فيها في حالات الهجرة السرية (UN، 2004: 14). كما أظهرت دراسة حديثة عن وجود ظاهرة زواج الطريق، وهي إحدى الوسائل التي تستخدمها شبكات الاتجار بالبشر لنقل المهاجرات من جنوب الصحراء إلى المغرب، إما بغرض الاتجار بها وإما بيبيعها لرجل آخر أو بيعها لأحد أصحاب الأعمال لاستغلالها بالخدمة المتزلية وغيرها. وتتمثل هذه الظاهرة في اتخاذ المرأة خليلا يرافقها في الطريق بدعوة حمايتها من اعتداء الأخرين ومقابل الحماية التي يوفرها لها تقع المرأة فريسة لأطماعه وللاستغلال والاتجار بها وانتهاك حقوقها وأدميتها.

كما تعتبر السياسات الحكومية بدول المقصد وممارسات أصحاب الأعمال العامل الرئيسي الذي يؤثر في أنواع المهن التي تقوم بها المرأة المهاجرة سرياً. ورغم وجود الطلب على المرأة المهاجرة فإنها تتعرض للتمييز ولشروط عمل تعسفية وللانتهاكات؛ وخاصة المتحصلة على مستوى تعليم متدنٍ. وإن كانت من أصحاب المؤهلات والمهارات فلا يتم الاعتراف بها، ويقتصر توظيفها على الاشتغال بالخدمة المنزلية، والعمل إما في قطاع الخدمات، أو تجبر على ممارسة أعمال غير قانونية وغير أخلاقية وغالباً ما تتسم بانخفاض أجور هذه النوعية من الأعمال (UNFPA، 2006: 22).

4.8 الهجرة السرية للمرأة قضية تشغل منظمة تجمع دول (س.ص)

اتسمت سياسات منظمة تجمع دول الساحل والصحراء (UN، 2001) بالإيجابية إزاء الهجرة السرية، وتبني التجمع حزمة من الإجراءات الإصلاحية الرامية إلى معالجة الهجرة السرية والأسباب الكامنة وراء استمرارها والتحديات المتعلقة بالحوكمة والتنمية؛ إذ أوصت القمة الاستتنائية لتجمع دول الساحل والصحراء التي عقدت بأنجامينا عام 2013 بإعداد استراتيجية التنمية والأمن لفضاء الساحل والصحراء (تجمع س ص، 2013) ، وكذلك تشجيع المبادرة السياسية والاقتصادية والثقافية لضمان وتعزيز الأمن والتنمية في الدول المعنية، وهي أداة لحل المسائل الشائكة بالمنطقة؛ كوقاية الشباب والمرأة من التطرف والعنف والإرهاب ومواجهة رهانات الهجرة السرية وحقوق المهاجرين وحرية التنقل. وفي إطار هذه الإستراتيجية التي تم اعتمادها على مستوى الخبراء أولى التجمع اهتماماً خاصاً بالمرأة ويؤكد أن حل كل الأزمات عبر تعزيز قدرات المرأة والشباب ليس في

حل النزاعات بل في كافة أشكال الحلول المتعلقة بالأمن والتنمية. كما يدافع التجمع على مبدأ تمكين المرأة سياسياً أي الوصول إلى مواقع صنع القرار وكذلك تمكينها اقتصادياً ومشاركتها بإعداد السياسات التجارية واستراتيجيات التصدير. كما أطلق تجمع دول الساحل والصحراء مبادرة لدعم المشاريع الصغيرة رصد لها مبلغاً وقدره مليون ونصف دولار من ميزانية الأمانة العامة. وتهدف اتفاقية التعاون التي أُبرمت بين تجمع دول الساحل والصحراء والمنظمة الدولية للهجرة ببوركينا فاسو2005 (تجمع س ص، 2005)، إلى إيجاد آلية مشتركة للتعاون من أجل تعزيز الحوار الإقليمي حول مسائل الهجرة، ومكافحة الهجرة السرية والاتجار بالجنس البشري ولتشجيع الهجرة الشرعية والمنظمة وتشجيع المهاجرين في تنمية فضاء الساحل والصحراء.

9. المبحث الخامس: الهجرة السرية: النتائج وآليات الحل

1.9 النتائج

1- الأنماط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة بالمنطقة السبب في ارتفاع وتيرة الهجرة السرية.

2- تواجه المرأة المهاجرة في مجال الهجرة أخطاراً هائلة تدل على عدم وجود فرص كافية للهجرة بآمان.

3- عدم الاعتراف بمهارات ومؤهلات المرأة المهاجرة، وإذا ما أُقترن ذلك بدخول غير شرعي وبحاجز اللغة، ينتهي الأمر بها للقيام بأعمال منزلية أو موسمية أو غير قانونية.

4- أدوار إيجابية تلعبها التحويلات المالية والاجتماعية يقابلها مواقف سلبية من واضعي السياسات بدول المنشأ.

2.9 آليات الحل

إن بناء استراتيجية شاملة تؤكد روح التعاون الإقليمي وترتقي إلى مستوى الشراكة الحقيقية بين دول الساحل والصحراء تحتاج لتضافر الجهود ونبذ الخلافات التي لا تخدم المنطقة، ومواجهة التحديات التي باتت تعصف بها وتهدد الجميع دون استثناء مع تنسيق التعاون البيني؛ للتصدي للمخاطر الكامنة وراء عدم الاستقرار وانتشار الجريمة والإرهاب وتجفيف منابع دعم الشبكات الإجرامية وإعادة تقييم الإدراة البيئية والاقتصادية والاجتماعية بدول المنطقة للحد من الهجرة السرية. وتقترح الدراسة حزمة من الآليات

التي قد تحد من ظاهرة الهجرة السرية :

1. دعم برامج الإصلاح الاقتصادي وتنوع هيكل الصادرات ومشاركة القطاع الخاص والأفراد في رسم السياسات والخطط الاقتصادية لما لكل هذا من أهمية قصوى في تحقيق برامج تنموية مستدامة ونمو اقتصادي حقيقي يحسن من معدلات التوظف ويعالج الفقر بالمنطقة.
2. ترشيد الهجرة: أي رصد مجموعة من الإجراءات السياسية والقانونية على مستوى القطاع العام والقطاع الخاص تُمكن دول المنطقة من تجاوز المشاكل المرتبطة بالهجرة، على سبيل المثال استقطاب وجلب الاستثمارات الأجنبية كثيفة العمل إلى الدول كثيفة الهجرة وتدريب مواطنيها بما ويتلاءم وحاجات السوق المحلي وتطوير الأجهزة الإدارية وتبادل المعرفة وبناء القدرات وغيرها.
3. تكلفة الهجرة البديلة*: هي أعلى قيمة للفرصة المفقودة. أي أن اختيار فعل شيء معين يعني في نفس الوقت اختيار عدم فعل شيء آخر (جوارتني و ستروب، 1987: 40). وتحديد أهم خيار بديل وقيمته المتوقعة وتكاليفه ترجع فقط للشخص صاحب القرار مستخدماً أُسلوب المفاضلة وهي شيء ذاتي موجود بذهن متخذ القرار. وكما تَبينَ من الدراسة أن الهجرة تأخذ شكل تيارات محددة المعالم نتيجة لتركز الفرص المتاحة في مناطق معينة. فاتخاذ قرار الهجرة يتزايد مع تزايد الاختلافات بين المناطق وفي توفر فرص العمل بما يتيح للمهاجر فرصة المفاضلة بين المناطق وقياس التكاليف لقرار البقاء أو الهجرة. وإذا تبنت دول الساحل والصحراء نماذج تنموية جادة وخلقت مراكز جذب تعرض أُجور عادلة وتنعدم فيها تكلفة الانتقال سواء كانت هذه التكلفة نقدية أو نفسية، فإن المهاجر من المتوقع أن يختار البقاء والعمل في محيط المناطق تاركاً قرار الهجرة وهو البديل المضحى به.
4. تعزيز الاستدامة الاجتماعية داخل دول الأعضاء، التأكيد على حقوق المواطن وتحسين الظروف الصحية والتعليم وتوفير سكن لائق، والاهتمام بالبنية التحتية، والحد من الفوارق الاجتماعية من خلال خلق فرص عمل، ومكافحة الفساد، وتعزيز مفهوم المشاركة في اتخاذ القرار والحوار وحرية التعبير.

***تطويع لفكرة تكلفة الفرصة البديلة بالنظرية الاقتصادية: تعني القيمة المضحى بها مقابل الحصول على عائد أكثر أهمية: أي قيمة أحسن اختيار متروك. والاختيار المتروك هنا مقصود به إما قرار «البقاء» أو «الهجرة».**

5. على دول الأعضاء تشجيع صنع السياسات المبنية على الأدلة والبحث العلمي وإنشاء مراكز بحثية تُعنى بجمع البيانات والأدلة حول ظاهرة الهجرة السرية وإعداد دراسات وأبحات تقيم آثار الهجرة على التنمية الاجتماعية _ الاقتصادية بدول المنشأ.

6. تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً: تفعيل المبادرة التي أطلقها تجمع الساحل والصحراء لدعم المشاريع الصغيرة التي رصد لها مبلغ وقدره مليون ونصف دولار من ميزانية الأمانة العامة، بالإضافة إلى الانتفاع من التحويلات المالية والاجتماعية واستثمارها بطرق أفضل لتعظيم المنفعة لها وزيادة مساهمتها في التنمية الاجتماعية _ الإقتصادية.

- تعزيز دور المصارف المحلية أو الإقليمية كمصرف الساحل والصحراء والبحث عن وسائل أوثق تُمكن المهاجرات العائدات بمنطقة الساحل والصحراء من السيطرة على مواردها المالية لتنمية القدرات الوظيفية وتشجيع المرأة على خلق أعمال مبتكرة مدرة للدخل تحفزهن على خلق فرص عمل بدول المنشأ بدلاً من طلبها والسعي ورائها بدول الاستقبال.

7. تعزيز دور منظمات المجتمع المدني بالدول الأعضاء بتنظيم ورش عمل وندوات لرفع الوعي الشعبي ومطالبة المؤسسات الإعلامية بتسليط الضوء على التأثيرات السلبية والإيجابية لهجرة المرأة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية عليها وعلى الأُسرة والمجتمع؛ والتركيز على النقاط التالية كأمثلة:

- الانحلال الثقافي والاجتماعي والتفكك الأُسري الذي تسببه هجرة المرأة.
- الاندماج والتداخل الثقافي ومزايا الحفاظ علي الهوية الوطنية.
- الهجرة الشرعية الآمنة وفوائدها والخطوات اللازمة لها.
- الربط بين هجرة المرأة والتنمية.

8. تعزيز دور التعليم ومؤسسات المجتمع المدني في تغيير الأعراف السائدة كالتمييز والإقصاء والعنف وزيادة الوعي بمدى خطورة تناول بعض القيم المفروضة باسم الدين ثارةً وباسم العرف ثارة أخرى وغرس ثقافة التسامح وبناء السلام لدرء النزاعات وتعزيز الثقة والمشاركة والشعور بالانتماء. إن السعي إلى سياسات الإنصاف والعدالة والاحتواء التي تبنى على مبدأ الالتزام من الجميع يقوي رأس

المال الاجتماعي ويعمق التماسك المجتمعي وتجعل المجتمع قادراً وبفاعلية على التصدي للصدمات الاجتماعية.

9. الجوار الجغرافي يشجع التكامل والتعاون بين فضاء الساحل والصحراء والفضاء الأوروبي والعمل على إيجاد مبادرات لتشجيع الهجرة الشرعية المنظمة وخلق فضاء خالٍ من الإرهاب وتجفيف منابع شبكات الجريمة والحد من استغلال المرأة والاتجار بالبشر والمخدرات والإسلحة.

10. تحتاج دول العبور لجهد مكثف وجاد من قبل الأطراف الدولية لتقديم المزيد من الدعم والمشورة وإيجاد وسيلة عادلة ومنصفة تساعد هذه الدول على مواجهة ظاهرة الهجرة السرية وبنفس الوقت تكون غير مجحفة ومكلفة.

10. الخاتمة

خلُصت الدراسة إلى أن منطقة الساحل والصحراء تجتمع فيها خصائص دول الانطلاق ودول العبور معاً، وتبين أن هناك أسباباً حادة بالمنطقة دفعت بالمرأة للهجرة منها؛ الأنماط التقليدية للنُظم الاقتصادية القائمة التي في مجملها غير منصفة في توزيع الثروات وموارد العيش، وإقصاء المرأة في الوصول للموارد الإنتاجية و القروض الإتمانية والمشاركة في اتخاذ القرار. ومعاناة المرأة للأعراف القائمة والقيم الثقافية السائدة كالعنف والتمييز على المستوى الأُسري والمجتمعي، بالإضافة إلى قصور الحكومات المحلية والأقليمية في وضع خطة أمنية مشتركة لتجفيف منابع الشبكات الإجرامية والحد من استغلال المرأة والاتجار بها. كما اتضح من الدراسة أن هناك جوانب إيجابية اقتصادية واجتماعية لهجرة المرأة ومدى مساهمتها في التنمية المحلية. ولكن لا توجد بيانات تفصيلية توضح مدى مساهمة المرأة المهاجرة بالمنطقة في التنمية كاقدرتها على أدارة المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر، ومساهمتها في رفع المستوي التعليمي والرعاية الصحية لذويها. وتوصي الورقة بضرورة تبني منهج شامل بالتنسيق مع الجهات الفاعلة يُعنى بدراسة الأسباب والتحديات والمخاطر للهجرة السرية للمرأة وتأثيراتها الإيجابية والسلبية على الأُسرة والمجتمع.

المـراجع

1. CEDAW. 2008. التوصية العامة رقم 26 بشأن العاملات المهاجرات. نيويورك : الأمم المتحدة، CEDAW/C/2009/WP.1/R. 2008.

2. FAO. 2015. التربة مورد غير متجدد: الحفاظ عليها ضروري لتحقيق الأمن الغذائي ومستقبلنا المستدام. إيطاليا : منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2015. I4373A/1/15.02.

3. IFAD. 2012. تمكين السكان الريفين الفقراء من التغلب على الفقر: تقرير سنوي 2011. ايطاليا : الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2012. ISBN: 978-92-9072-306-6.

4. IPPC. 2007. تحليل الجوانب الإقليمية لتغير المناخ وموارد المياه. جنيف : الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2007. الفرع 5.

5. LMCIBM. 2013. Crime and Trafficking in the Sahelo-Saharan Region: Trends and Routes. Tripoli : Enhancing Operational Land Border Security Cooperation in the Saharan Region Conference, 2013.

6. Michael Spittel. 1998. Testing Network Theory through an Analysis of Migration from Mexico to the United States. United States : University of Wisconsin-Madison, 1998. No. 9901-.

7. The World Bank. 2013. Working for a World Free of Poverty. Washington : The World Bank, 2013. 12- PP.

8. UN. 2003. International Migration Report 2003,. Department of Economic and Social Affairs. New York : Department of Economic and Social Affairs, Population Division, 2003. الصفحات pp.174-. ST/ESA/SER.A/220.

9. UNDP. 2009. تقرير التنمية البشرية 2009: التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية. نيويورك : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009. الصفحات 1-217. ISBN 9775981085.

10. ـــ. 2013. تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب: تقدم بشرى في عالم متنوع. نيويورك : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013. ISBN 978-92-1-126340-4.

11. ـــ. 2014. تقرير التنمية البشرية 2014. المضي في التقدم : بناء المنعة لدرء المخاطر . نيويورك : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014. 9789216260200.

12. UNFPA. 2006. حالة سكان العالم 2006 : عبور إلى الأمل ، النساء والهجرة الدولية. نيويورك : صندوق الأمم المتحدة للإسكان، 2006. الصفحات 1-116.

13. ـــ. 2014. حالة سكان العالم 2014: قوة 1،8 بليون: المراهقون والشباب وتغيير صورة المستقبل. 2014 : صندوق الأمم المتحدة لسكان، 2014. 2014/A/1،500.

14. UNHCR. 2015. النساء اللاجئات. جنيف : المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2015.

15. ـــ. 2012. بيان الفريق العالمي المعني بالهجرة بشأن أثر التغير المناخي على الهجرة : المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2012. الصفحات 1-4.

16. ـــ. 2015. لاجي أم مهاجر ايهما الأصح : وجهة نظر المفوضية. جنيف : المفوضية السامة للأمم المتحدة لشؤون اللأجئين، 2015.

17. UNODC. 2014. جرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني: الممارسات الواعدة والتحديات وتوصيات عملية. نيويورك : الأمم المتحدة، 2014. 2/2014/CCPCJ/EG8.

18. **ابراهيم عياش.** 2008. المقاربة السيكولوجية لظاهرة الهجرة السرية الحراقة : http://www. ahewar.org، 2008. الحوار المتمدن.

19. **الأمم المتحدة.** 1979. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة. نيويورك : الأمم المتحدة، 1979. 03-60793 (A).

20. ـ. 2003. إعداد الدراسة الاستقصائية العالمية لعام 2004 عن دور المرأة. 2003 : الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي الاجتماعي، 2003. CRP.4/2004/E /CN.6.

21. ـ. 2013. الإعلان المنبثق عن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية. نيويورك : الأمم المتحدة، 2013. A /68/L.5.

22. ـ. 2006. العولمة والاعتماد المتبادل: الهجرة الدولية والتنمية. نيويورك : الأمم المتحدة، 2006. الصفحات 1 120-. 871/A/60.

23. ـ. 2013. العولمة والترابط: الهجرة الدولية والتنمية. نيويورك : الأمم المتحدة، 2013. الصفحات 1-29. 190 /A/68.

24. ـ. 2007. الهجرة الدولية والتنمية في شمال أفريقيا. نيويورك : اللجنة الاقتصادية بأفريقيا: مكتب شمال أفريقيا، 2007. الصفحات 1 - 75.

25. ـ. 2013. تحليل تحديات التنمية والأولويات لإعادة إطلاق عملية التكامل الاقليمي. الرباط المغرب : الأمم المتحدة، 2013.

26. ـ. 2013. تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل. نيويورك : الأمم المتحدة، 2013. الصفحات 1-36. 354 /S/2013.

27. ـ. 2004. فئات محددة من الجماعات والأفراد: العمال المهاجرون. نيويورك : المجلس الإقتصادي والإجتماعي، 2004. الصفحات 1 - 25. 76/2004/E/CN.4 .

28. ـ. 2001. منح تجمع دول الساحل والصحراء مركز المراقب في الجمعية العامة: الأمم المتحدة الجمعية العامة، 2001. 191/A/56.

29. ـ. 2010. مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. البرازيل : الأمم المتحدة، 2010. 14/A /CONF.213.

30. **البنك الدولي.** 2012. ارتفاع التحويلات النقدية إلى البلدان النامية في عام 2012. واشنطن : البنك الدولي.

31. ـ. 2013. إنهاء الفقر المدقع: تعزيز الرخاء المشترك: التقرير السنوي 2013. واشنطن : البنك الدولي، 2013. SKU 19938.

32. **الحسين الشيخ العلوي.** 2014. تجمع الساحل الخماسي: تنسيق في ظل التعقيدات: مركز الجزيرة للدراسات.

33. **العربية.** 300 ألف مهاجر عبروا المتوسط 2015.

34. **المبروك سليم جليد.** 2014. الهجرة غير الشرعية بين المعاناة والحلول. http://www.almusallh.ly.

35. **المنظمة الدولية للهجرة.** 2004. جنيف : المنظمة الدولية للهجرة، 2004.

36. **باباكار ججوستينه نداي.** 2014. 3.5 ملايين مهجر في الساحل الشرقي (قنبلة موقوتة) : ww.moheet.com.

37. **تجمع دول الساحل والصحراء (س.ص).** 2005. اتفاقية تعاون بين تجمع دول الساحل والصحراء والمنظمة الدولية للهجرة. بوركينا فاسو : تجمع دول الساحل والصحراء ، 2005.

38. ـ. 2013. الوثيقة الإطارية لاستراتيجية التنمية والأمن لفضاء (س.ص). أنجامينا : الأمانة العامة لتجمع دول (س.ص)، 2013. الصفحات 1 - 54.

39. **جاكلين أشبي، ماريان هارتل، إيانا لامبرو، غونار لارسن، آنينا لبوك، ايبجا بهو وكاترين راغاسا.** 2009. المرأة محركاً لدفع التنمية الزراعية إلى الأمام: WORLDBANK، FAO، IFAD،.

40. **جامعة الدول العربية.** 2014. التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، القاهرة. القاهرة : جامعة الدول العربية، 2014. الصفحات 1-141.

41. **جيمس جوارتني و ريتشارد ستروب.** 1987. الاقتصاد الجرئي : الاختيار العام والخاص. [المحرر] سلطان المحمد السلطان. الطبعة العربية. الرياض : دار المريخ للنشر، 1987.

42. **حفيظة قباطي.** 2012. المهاجر الجزائري من فاعل اقتصادي إلى مهاجر غير شرعي. ردمد : مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 2012، المجلد 16، الصفحات -183 201.

43. **حمزة قدة.** 2010. معالجة الصحافة الوطنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر. الجزائر : جامعة باجي مختار،.

44. **خالد الكردي.** 2015. قراءة في سيكولوجية الهجرة غير المشروعة. المغرب : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: مركز الدراسات والبحوث، 2015، الصفحات 1 - 35.

45. **ساعد رشيد.** 2012. واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني. الجزائر : جامعة محمد خيضر بسكره، 2012. الصفحات 1-186.

46. **سعد الدين العثماني.** 2014. ما الساحل والصحراء؟ منطقة الساحل والصحراء التحديات والآفاق المستقبلية : مركز دراسات الجزيرة، 2014.

47. **صباح نعوش.** 2015. يتوقف قبول المهاجرين على التركيبة السكانية والمقدرة الاقتصادية لكل بلد عربي: www.aljazeera.net، 2015.

48. **ظريف شاكر.** 2010. البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية : التحديات والرهانات. الجزائر : جامعة الحاج لخضر، 2010.

49. **علي الحوات.** 2010. الهجرة غير الشرعية الى اوروبا عبر بلدان المغرب العربي. طرابلس : الجامعة المغاربية، 2010.

50. **علي عبدالرزاق الجلبي.** 2012. علم اجتماع السكان. الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 2012.

51. **غير معروف.** 2012. معدلات البطالة في افريقيا مقلقة حسب وثيقة للاتحاد الافريقي. 2012.

52. **فايزة بركان.** 2012. آليات التصدي للهجرة غير الشرعية. باتنة : جامعة الحاج لخضر، 2012.

53. **فايزة ختو.** 2011. البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995 - 2011. الجزائر : جامعة الجزائر، 2011.

54. **كاهي مبروك.** 2013. منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة: جامعة ورقلة، 2013. الصفحات 1-22.

55. **ليونيد بيرشيدسكي.** 2015. أوروبا والحاجة للمهاجرين. مكان غير معروف : http://www.alittihad.ae

56. **مجلس السكان الدولي.** 2010. مقدمة في علم السكان وتطبيقاته. المعادي - مصر : مجلس السكان الدولي غرب آسيا وشمال أفريقيا، 2010. الصفحات 1-247.

57. **محمد رضا التميمي.** 2011. الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية: دفاتر السياسة والقانون، 2011، المجلد 4، الصفحات 256-275.

58. **محمد مطاوع.** 2014. الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدّات. القاهرة : المستقبل العربي، 2014، الصفحات 22 39-.

59. **مساعد عبد العاطي شتيوي.** 2014. التدابير والاجراءات المصرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية. الهجرة غير الشرعية الأبعاد الأمنية والإنسانية . 2014، الصفحات 1 - 54.

60. 2012. معدلات البطالة في افريقيا مقلقة حسب وثيقة للاتحاد الافريقي. www.panapress.com.

61. **مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.** 2006. المعاهدات الدولية الأساسية. جنيف : الأمم المتحدة، 2006. الصفحات 1 - 226. ISBN 92-1-654016-8.

62. **منظمة العمل الدولية.** 2014. مبادرة الاستخدام العادل: http://www.ilo.org، 2014.

63. **نبيل مرزوق.** 2010. هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية. دمشق : جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2010، الصفحات 1-16.

64. **نجيب سويعدي.** 2012. إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي: دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وفرنسا. الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

65. **يوروميد للهجرة** 2. 2012. الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي. 2012. الصفحات 1-189.